

نص المبادرة القطرية للإصلاح السياسي في العالم العربي

الشرق الأوسط، 2004/3/28

تونس: «الشرق الأوسط»

مشروع قرار حول حركة الإصلاح العربي: ان مجلس الجامعة على مستوى القمة انطلقا من ايمانه بضرورة استمرار عملية الإصلاح والتحديث في مختلف أوجه الحياة باعتبار ذلك من المتطلبات الأساسية لعملية التنمية الشاملة. وایمانا منه بوحدة الخلفية التاريخية وتوفر الموروث الحضاري المشترك الذي يفرز تراثا متجزرا يمكن الاستفادة منه في عملية متوازنة للإصلاح البناء من أجل حياة أفضل. واقتناعا منه بوحدة المصير كحقيقة يثبتها تاريخ الوطن العربي، الأمر الذي يفرض السعي المشترك للرفق بالحياة العربية. وادراكا منه لتوفر عناصر كثيرة ومهمة جدا تؤهل الدول العربية للسير المشترك والجاد بعملية الإصلاح وبالأخص الموارد الاقتصادية والبشرية والقيمية. يقرر: أولا: الالتزام بعملية الإصلاح وفقا للمبادئ التالية: 1 - احترام الدول العربية لالتزاماتها بموجب ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. 2 - احترام كل دولة عربية نظام الحكم القائم في الدول العربية الأخرى. 3 - الامتناع المطلق عن استخدام القوة في العلاقات العربية. 4 - السعي الجاد لتسوية المنازعات العربية بالطرق السلمية لإزالة كل الأسباب والعوامل التي تعيق عملية الإصلاح. ثانيا: ضرورة الاهتمام في عملية الإصلاح بالعوامل التالية: 1 - الخصوصيات التي تجسد واقع كل دولة عربية على حدة. 2 - التدرج في عملية الإصلاح تبعا للظروف التي تميز كل دولة عربية. 3 - أن تكون مناهج الإصلاح توافقية وألا تغفل الخصوصيات والظروف التي تميز كل دولة عربية على حدة. 4 - تبادل الخبرات والتجارب في الحقول التي تشملها عملية الإصلاح. 5 - المتابعة التضامنية لإنجاح عملية الإصلاح تحقيقا للمصلحة المشتركة. ثالثا: أن تكون عملية الإصلاح شاملة لكل ميادين الحياة، على أساس جدول زمني موضوعي محدد وعلى النحو التالي: 1 - الميدان السياسي: أ - تحقيق الديمقراطية في ادارة الدولة في إطار مؤسسات دستورية مناسبة تتناسب والخصوصيات السائدة في كل دولة. ب - استهداف تحقيق الحكم الرشيد الذي يقوم على اقامة دولة القانون والمؤسسات التي توفر الشفافية والمحاسبة بموجب القانون. ج - توفير أطر المشاركة الشعبية المسؤولة في الحكم. 2 - الميدان الاقتصادي: السعي لتحقيق التنمية الشاملة على أساس خطط تترابط فيها الموارد المالية والمادية والطبيعية والبشرية والاجتماعية مع إيلاء الاعتبار الى أن الإنسان هو واسطة التنمية وغايتها. 3 - التعليم: أ - وضع خطط فعالة لمحو الأمية. ب - المراجعة المستمرة لمناهج التعليم على مختلف المستويات بغية تحديثها بما يلبي احتياجات الحياة المعاصرة وبدون التفريط في القيم الأساسية التي تشكل النظام العام للمجتمع. ج - تشجيع أساليب البحث العلمي في الجامعات والمؤسسات التعليمية بما يلبي احتياجات المجتمع، وتوفير الحرية اللازمة لتحقيق هذا الهدف. د - السعي المتواصل لتوظيف التكنولوجيا في مجمل العملية التعليمية وعلى مختلف المستويات. هـ - الاهتمام بالتعليم المهني من أجل توفير الكوادر الوسيطة. و - شمول المرأة بالعملية التعليمية وتوفير الفرص المناسبة لذلك. ز - الاهتمام بشكل خاص بتعليم الأطفال والمعوقين وفق أحدث الأساليب التعليمية. ح - توفير المنح الدراسية والبعثات التعليمية. 4 - الميدان الاجتماعي: السعي من خلال سياسات اجتماعية مدروسة الى تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الرعاية الاجتماعية ومعالجة البطالة ومكافحة الجريمة، واعتماد سياسة سكانية تتناسب وظروف الدولة، والتأكيد على برامج التوعية الاجتماعية من أجل تحقيق التوازن في عملية التنمية. 5 - الميدان الثقافي: التعريف بالقيم الحضارية للأمة العربية واحياء التراث العربي والاسلامي والمحافظة عليه. 6 - المجتمع المدني: أ - تشجيع قيام مؤسسات المجتمع المدني المعنية بمختلف أوجه الحياة المدنية وضبط أنشطتها بموجب القانون توفيراً للشفافية والمحاسبة. ب - السهر على ضمان سلامة الإنسان وتمتعه بحقوقه المشروعة وممارسة حرياته الأساسية لتحقيق مجتمع عربي يقوم على الديمقراطية والمساواة والعدالة

الاجتماعية. رابعاً: ضرورة تضافر الجهود الدولية على توفير المناخ اللازم لعملية الاصلاح على أساس توفير العدل والسبل الكفيلة بالقضاء على مسببات مشاعر الإحباط واليأس التي تهدد السلم والأمن والاستقرار في المنطقة من خلال تسوية القضية الفلسطينية، والصراع في الشرق الأوسط، وتطبيع الوضع في العراق، طبقاً للشرعية الدولية واستعادة سيادته واستقلاله والحفاظ على وحدة أراضييه، وكذلك احترام سيادة الدول العربية والحفاظ على وحدتها الإقليمية وسلامة أراضيها. خامساً: الاستعداد للدخول في عملية جادة للحوار مع الأطراف الدولية التي قدمت مبادرات حول موضوع هذا القرار من أجل توفير سبل المساعدة المتبادلة وتذليل الصعوبات التي قد تعترض عملية الاصلاح.